المركز الجامعي ببشار
معهد علوم التسيير
الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

مداخلة بعنوان:

تحسين مناخ الاستثمار الخاص – حالة الجزائر-

للدكتور: عبد الحميد زعباط

تحسين مناخ الاستثمار الخاص – حالة الجزائر-

مقدمة

يعيش عالمنا المعاصر تطورا هائلا على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي والمعلوماتي، فالأسواق الوطنية تزداد انفتاحا وتحررا في وجه السلع والخدمات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال أصبحت أيسر من ذي قبل وتنتقل للاستثمار حيث تتوفر المواد الأولية واليد العاملة المؤهلة الرخيصة، وتقلص الدور الاقتصادي للحكومات وقيدت قدرتها في السيطرة على الاقتصاديات الوطنية وتحولت الموارد تدريجيا إلى القطاع الخاص؛ إضافة إلى تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتقليص التعريفات الجمركية وتقديم التيسيرات الضريبية والجمركية للمستثمرين والمنتجين بغية إنعاش جانب العرض، لكن ذلك يترافق أيضا مع خصخصة القطاع العام وتسريح أعداد كبيرة من اليد العاملة وتقليص النفقات الاجتماعية : التعليم، الصحة، إعانات البطالة، الشيخوخة، الدعم السلعي للمواد الغذائية.

ومرد ذلك أن العولمة قد ألقت بظلالها على كل بقاع المعمورة وازدادت حاجة الدول المتقدمة لأسواق جديدة من أجل تصريف فوائض إنتاجها أيا كانت: زراعية أو صناعية أو خدمية، بعد أن بلغت الطاقة الاستيعابية لبلدانها حدها الأقصى، فكان لابد لها من اختراق أسواق أخرى عن طريق الشركات المتعددة الجنسية باللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أينما أمكن تحقيق الربح.

I. موقف الجزائر من القطاع الخاص قبل الإصلاحات

في الجزائر – على غرار بعض البلدان النامية – التي تبنت النهج الاشتراكي وشجعت القطاع العام وكانت تنظر للقطاع الخاص بنوع من الريبة والحذر وبنظرة عدائية نوعا ما إلى الاستثمار الأجنبي المباشر معتبرة إياه ناهبا للثروات الوطنية ومقلصا من سيادة الدولة الاقتصادية، لذلك لم تول أية عناية للشروط التي يتطلبها الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي والتي يعبر عنها بمناخ الاستثمار، لاسيما ما تعلق بالجانب التشريعي؛ إذ ظل القطاع العام يتمتع بمزايا كثيرة مقارنة بالقطاع الخاص، يضاف إلى ذلك أن القطاع الخاص الوطني لم يكن منظما ولايتم إشراكه في في رسم السياسات الاقتصادية، وقد تزامن ذلك مع معاناة الاقتصاد الوطني من مشاكل التمويل وسوء التسيير والجهل بمباديء التسويق.

يضاف إلى ذلك أنه بالرغم من الفرص التي أتيحت للاقتصاد الجزائري من خلال ارتفاع أسعار صادراتها من المحروقات خاصة في السبعينيات، إلا أنها لم توفق في اختيار المشاريع الاستثمارية ولم تكن صارمة في مراقبة إنجازها ومعاقبة المتسببين في التسيب واللامبالاة التي كثيرا ما أطالت فترة الإنجاز وأدت إلى مضاعفة التكاليف المقدرة سابقا. لعدم تطبيقها الأساليب العلمية المعروفة في دراسة جدوى المشاريع الاقتصادية من جهة ولارتكازها على المعايير السياسية والاجتماعية على حساب المعايير الاقتصادية من جهة ثانية، رغم لجوئها من جهة إلى التمويل عن طريق التضخم وإلى التمويل بواسطة الاستدانة من الخارج كسبيلين لتمويل استثماراتها. وهكذا ظلت ظاهرتا البطالة والتضخم تنهش اقتصادها ولم تتحقق الأهداف

الأساسية المنشودة وهي تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على ظاهرة الفقر والوصول بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول المتقدمة.

وقد ازداد الوضع سوءا غداة انهيار أسعار البترول سنة 1986 وانكشف المستور وتراءى للعيان هشاشة اقتصادنا وضعف مؤسساتنا وارتباطنا التام بالخارج (بمدى انتعاش الاقتصاد الغربي وطلبه على المحروقات)؛ ويبدو أن ذلك قد فتح أعين السلطات الجزائرية على الواقع المزري الذي آلت إليه الأوضاع، فقد تقادمت التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج وأضحت فروع النشاط الصناعي العمومي سنة 2000 لاتشتغل في المتوسط سوى بـ 44 % من طاقتها (أدنى نسبة تخص الخشب والورق 24 %، وأعلى نسبتين 64 % لمواد البناء و65% للصناعة الغذائية)(1)

ومع رياح التغيير التي أصابت معظم دول العالم خاصة في الثمانينيات وزوال الثنائية القطبية بانهيار الاتحاد السوفياتي سابقا وتوجه جل دول العالم نحو اقتصاد السوق وفتح اقتصادياتها على الخارج وسعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي كل ذلك أدى بها إلى تحرير اقتصادها وخصخصة المؤسسات الاقتصادية وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية وإعادة جدولة الديون الخارجية وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي بغية محاربة التضخم والتغلب على المشاكل الاقتصادية وبدأ التعويل على القطاع الخاص في حل مشاكل العمالة وبعث الجهاز الإنتاجي من خلال تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على حد سواء.

II. النظرة الجديدة للاستثمار الخاص

إن تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية الذي جسده تزايد نمو التجارة العالمية وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر بكثافة في معظم دول العالم وسرعة تحرك رؤوس الأموال بين الاقتصادات المنفتحة على بعضها وكذا تبادل المعلومات والأفكار الموجهة وبسرعة فائقة، وزيادة تأثير الإعلام والفضائيات والانترنيت على آراء وتطلعات ورغبات الأفراد والجماعات؛ والتي تعكس هيمنة الفلسفة الليبيرالية خاصة بعد انهيار الثنائية القطبية وهرولة معظم الدول النامية بما في ذلك دول أوروبا الشرقية والدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقا، نحو الانفتاح المتزايد على العالم الخارجي، وعملت على إدخال المزيد من الإجراءات لتحرير اقتصادها ولم تشذ الجزائر عن القاعدة لاسيما بعد التقهقر الذي عرفه اقتصادها وفشل المسار التنموي المعتمد سابقا والموجه نحو الداخل، جعل حكامها مقتنعين بأهمية الخروج من عزلتها – ولو نظريا- وهكذا عمدت الجزائر إلى توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي بصدد التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة والانضمام إليها قريبا، وهو مايعني فتح أسواقها على مصراعيها أمام المنتجات الدولية العالية الجودة وذات الميزة التنافسية وهذا يحتم عليها إعادة النظر في أداء المؤسسات الاقتصادية القائمة والعمل على خصخصة العديد منها وايلاء أهمية أكبر للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ورأت فيه مصدرا لتمويل التنمية بديلا عن التمويل عن طريق المديونية ومدعاة لجلب التكنولوجية الجديدة وأساليب التسيير العصرية، ووسيلة ملائمة لنقل المعارف والمهارات وتحسين مردود الموارد البشرية واكتساب خبرة النفاذ إلى الأسواق الدولية وخلق فرص عمل جديدة ومن ثم توفير دخول معيشة مئات العائلات وإضفاء قيمة مضافة على

الموارد الطبيعية بعد تحويلها إلى منتجات نهائية في جميع القطاعات والفروع الاقتصادية وزيادة كفاءة الموارد المحلية، بما يزيد من تنافسية المخرجات في السوقين الوطني والدولي، كما تعد عاملا لزيادة الدخل الوطني (تحسين جانب العرض) بما يؤدي إلى استقرار الأسعار وتراجع التضخم والانتقال من اقتصاد يعتمد على منتج وحيد (حوالي 97%) بمعامل تركز يقارب الواحد إلى بلد يعتمد اقتصاده على التنوع والمرونة الكافية، يسعى إلى إيجاد روابط أمامية وخلفية بين مختلف القطاعات الاقتصادية تجعل مصفوفة المبادلات القطاعية سوداء ، وتشجيع الاستثمار في قطاعات مازالت عذراء مثل السياحة والنقل البري والبحري والجوي وفي الاتصالات والمصارف وخدمات الأعمال، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف وسائل الإنتاج ذات التكنولوجية الرائدة، وفي المواد الأولية المستوردة وكذا في السلع الوسيطة الضرورية للإنتاج، بل وحتى في الميدان الزراعي إذ تعد الجزائر بلدا مستوردا صافيا للغذاء بما يعني وجود فجوة طلب كبيرة بين الطلب المحلي والعرض المحلي عند الأسعار الدولية.

III. موقع الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا هاما في البلدان النامية ويلاحظ تنامي معدل نموه، إذ سجل في الثمانينيات معدل نمو 15% وفي التسعينيات 18%، إلا نسبته من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم قد عرفت، في البداية، تزايدا من 23% سنة 1985 إلى أكثر من 40% خلال سنوات 92-94 ، إلا أن الأزمة التي عصفت ببلدان جنوب شرق آسيا قد أدت إلى تراجعه سنة 1997 إلى 37% ثم 26% سنة 1998 فـ 24% سنة 1999 و 17% فقط سنة 2000.

كما نسجل تراجع حصة إفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر المنساب إلى الدول النامية من 21% في الثمانينيات إلى 9% خلال التسعينيات بسبب ضعف وعدم استقرار مناخها الاستثماري، بل أن متوسط حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 94-97 لم تتجاوز 1.6% مقابل 29.8% للإتحاد الأوروبي و 20.4% للولايات المتحدة الأمريكية(2) ومن هذه النسبة الضئيلة أصلا لاتستقطب الجزائر إلا النزر القليل موجها بالأساس نحو استخراج المحروقات بما يبقي على أحادية إنتاجها.

وبالنسبة للقطاع الخاص المحلي فقد حسن موقعه في الصناعة الجزائرية خارج المحروقات وانتقلت حصته من 18% سنة 1992 إلى 34% سنة 1999 ولاسيما في الصناعة الغذائية حيث انتقلت حصته من 39% سنة 1989 إلى 62% سنة 1999 (3) ، كما أن استثماراته قد تركزت بالأساس في هذا الفرع الصناعي، وبدرجة أقل في الكيمياء والصيدلة والبلاستيك كما أن بعض الاستثمارات المزمع القيام بها تتم في إطار الشراكة مع الأجانب.

وعلى خلاف القطاع العام فإن الوضع المالي للقطاع الخاص مريح، كما أنه قام بتجديد تجهيزاته إلا أن عوائق عدة تقف في وجهه خاصة ماتعلق بالتمويل المرتبط بامتلاك عقد ملكية الأراضي .

IV. مناخ الاستثمار الخاص

يتوقف الاستثمار في بلد ما على عاملين أساسيين هما:

1- توفر الفرص الجيدة والمجدية في بعض أو جل القطاعات والفروع الاقتصادية بما يعني ذلك من وجود فجوة طلب حقيقية أو كامنة ووجود شبكة توزيع معقولة أو يمكن إنشاؤها بأقل التكاليف(بتكاليف معقولة) ووجود القوانين الحاثة على الاستثمار والمشجعة له، إضافة إلى إمكانية تنفيذ المشروع فنيا، سواء من حيث التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل المتوقعة أو من حيث موقع المشروع وقربه أو بعده من مصادر المواد الأولية ومن مرافق التصريف، والطرق الإنتاجية المستخدمة، والجدوى التمويلية والتجارية.

2- مناخ الاستثمار الملائم: ويقصد بمناخ الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية والمؤسسية السائدة في بلد والتي تؤثر على نجاح المشروع الاستثماري(4)، ومحصلة تفاعل هذه المكونات التي تؤثر على يفترض أن يكون بعضها متغيرا وبعضها الآخر يتسم بالثبات النسبي، يؤدي باستمرار إلى تشكيل أوضاع جديدة وظروف جديدة تكون حاثة للاستثمار المحلي وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر أو معيقة للأول وطاردة للثاني.

وفي البلدان التي تتسم باستقرار الأوضاع السياسية والأمنية فإن الأوضاع الاقتصادية خاصة حجم السوق (الذي يعبر عنه بالدخل) ودرجة تطوره (الذي يعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) (5) ومدى تطور البنية التحتية وإصلاح السياسة الاقتصادية تبقى العامل الأساس في حث الاستثمار وتأتي الحوافز والمزايا الاستثمارية والترويج للاستثمار – مع أهميتها – في المقام الثاني.

وعلى الصعيد العالمي فقد تم تبني عدة مؤشرات لتقييم مناخ الاستثمار في بلد ما، يعتمد كل مؤشر على مجموعة من المعايير تختلف أوزانها النسبية الداخلة في تحديد المؤشر العام؛ من ذلك مثلا مؤشر ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية الذي يساوي حصة البلد في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حصته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذه النسبة تعد محددا لمدى جذب البلد للاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا تجاوزت الواحد الصحيح فمعنى ذلك أن البلد جذاب للاستثمارات الأجنبية وإذا كانت دون ذلك فمعناه أنه غير جذاب لها، والجدول أدناه يبين تطور هذا المؤشر بين نهاية الثمانينيات ونهاية التسعينيات.

	1990-1988	2000-1998
إفريقيا	0.8	0.5
أمريكا اللاتينية	0.9	1.4
بلدان ج.شرق آسيا	0.7	1.2
أوروبا الوسطى والشرقية	1 تقريبا	1 تقريبا
الاتحاد الأوروبي	–	7.1
اليابان	0.2	0.1

ونلاحظ من هذا الجدول تركز تدفق الاستثمارات نحو الاتحاد الأوروبي وبدرجة أقل بلدان أمريكا اللاتينيـــة وبلدان جنوب شرق آسيا وضعف هذه التدفقات بالنسبة لإفريقيا ، كما نلاحظ قلـــة اعتمـــاد اليابـــان علـــى الاستثمار الأجنبي المباشر ونفس الشيء ينطبق على إيطاليا وكوريا وتايوان.

V. تشخيص مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر

يتميز المجتمع الجزائري بالشبابية حيث أن الفئة العمرية المكونة لجانب العرض قد بلغت في تعداد 1998: 44% (6) كما أن عدد التلاميذ يصل إلى 8 ملايين تلميذ يؤطرهم مئات الآلاف مـــن المعلمـــين والأســـاتذة، ويتميز التعليم في الجزائر بالإلزامية إلى غاية سن 15 وبالمجانية لجميع مستويات التعليم فضلا عن حـــق الطلبة في منحة دراسية شهرية وحق الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا في مقعد بيـــداجي بالجامعـــة والحصول على الإيواء والإطعام بالدينار الرمزي ، لكن مايميز أيضا النظام التعليمي هو عدم ربط التكوين باحتياجات السوق بما يؤدي في النهاية إلى وجود ،أعداد كبيرة من حملة الشهادات بما فيها الجامعيـــة دون شغل ، وفي نفس الوقت عدم وجود المؤهلين الذين تحتاجهم المؤسسات الاقتصادية خاصة.

وفي الميدان الصحي يلاحظ ظهور بعض العيادات الخاصة المتعددة الخدمات وحصول تحسن نســـبي فيمـــا يتعلق بعدد الأطباء وفي تدني نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة، لكن هناك مايقال فـــي مجـــال الخـــدمات الصحية المقدمة.

أما الفقر فما زال يعشش لدى الكثير من العائلات الجزائرية بفعل انتشار البطالة وإعالة شخص واحد لعائلـــة قد يصل عدد أفرادها إلى 6 أو 9 أشخاص.

كما أن الجزائر تزخر بثروات طبيعية هائلة من بترول وغاز وذهب ومعادن أخـــرى ، كمـــا أن شســـاعة مساحتها وتنوع مناخها يؤهلها لتصبح ورشة مترامية الأطراف ومحط أنظار كل الباحثين عن الثراء، ورغم أن بنيتها التحتية مازالت تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات كما هو الشأن بالنسبة للطرقات البرية والســـكك الحديدية والموانيء والمطارات والكهرباء والغاز والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية (ضـــعف الكثافـــة الهاتفية الكلية مقارنة بتونس والمغرب حيث أن كثافة الهـــاتف المحمـــول والثابـــت لاتتعـــدى 12.15%) وفضاءات الانترنيت التي لاتتعدى 4000 (7).

وبالنسبة للوضع الاقتصادي فقد بدأ يعرف طريقه نحو الاستقرار لاسيما وسجلت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا نسبيا ابتداء من 1995 حيث (8) :

- تراجع معدل التضخم تدريجيا ليستقر عند مستويات معقولة 4.23% ســـنة 2001 و1.43% ســـنة 2002 ليعاود الارتفاع قليلا سنة 2003.
- أصبح رصيد الميزان الجاري إيجابيا في السنوات الأخيرة وإن كان قد تراجع ســـنة 2002 مقارنـــة بالسنة السابقة لها بـــ 39.6% لكنه عاد للارتفاع سنة 2003.
- سجل احتياطي الصرف ارتفاعا مضطردا بلغ 33 مليار دولار في نهاية 2003 مما يساهم ايجابيا في استقرار سعر صرف الدينار الجزائري، الذي تعرض لتخفيضات متتالية في التسعينيات.

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أصبح موجبا وسجل تزايدا بدءا من سنة 2000.
- تراجعت المديونية الخارجية سواء بقيمتها المطلقة أو بنسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ففي سنة 1996 كانت 33.3 مليار دولار لتصبح 22 مليار دولار سنة 2003.

ويبقى التحسن النسبي في الوضع الأمني غير كاف لذا يتوجب بذل المزيد من الجهد لاستتباب الأمن والاستقرار. كما أن التعقيدات

أما على الصعيد الجزئي فالوضع خلاف ذلك، فالمصارف مازالت تتعامل بعقلية تجاوزها الزمن ولاتتفق البتة مع اقتصاد السوق، والبورصة ولدت شبه ميتة ، والإصلاحات تتسم بالبطء، والجهاز الاقتصادي برمته يفتقد لنظام معلومات ومعطيات دقيق، مما جعل الإحصائيات الصادرة عن هيئات رسمية متضاربة في أغلب الأحيان.إضافة إلى غياب المنافسة الفعلية بين المتعاملين الاقتصاديين وانتقال استيراد بعض السلع من يد الدولة إلى بعض الخواص النافذين والذين لهم ارتباطات ومصالح مع أطراف فاعلة في السلطة.

أما ماتعلق بالمزايا والتحفيزات فإن قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 قد ألغى الأحكام المتعلقة بنسبة المشاركة الأجنبية (كانت عند سقف 49%) كما ألغى التمييز بين القطاعين العام والخاص، في حين شكل قانون الاستثمارات لسنة 1993 التوجه الحقيقي نحو اقتصاد السوق إذ قام بإلغاء التمييز بين المستثمر المقيم وغير المقيم وكذا بين القطاع العام والقطاع الخاص، إضافة إلى ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، زيادة على تقديمه امتيازات تزداد أهميتها تبعا للنظام المختار: النظام العام، النظام الخاص، نظام المناطق الحرة.

VI. تحسين مناخ الاستثمار الخاص

في إطار تحسين مناخ الاستثمار قامت السلطات الجزائرية ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمارات في شكل شباك وحيد يضم الادارات والهيئات المعنية بالاستثمار لتجنيب المستثمر التعقيدات الإدارية المختلفة وتتمثل مهمتها في مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز الاستثمار لاسيما ماتعلق بالأنشطة المقننة والسهر على احترام الآجال القانونية لهده الأنشطة، وهي ملزمة بتبليغ المستثمر قرار منحه الإمتيازات ومدتها أو رفضها.

وفيما يتعلق بالامتيازات الممنوحة للمستثمرين تتدرج من النظام العام إلى النظام الخاص إلى المناطق الحرة.

1) **النظام العام** تم:

- إعفاء الملكيات العقارية من الرسم العقاري
- إعفاء السلع والخدمات الموظفة مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محصل عليها من TVA
- تطبيق نسبة 3 % على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وكذا الرسم على النشاط الصناعي لمدة أدناها سنتان وأقصاها 5 سنوات، وفي حالة التصدير تمدد فترة الاعفاء حسب رقم أعمال الصادرات.

2) الاستثمارات المنجزة في **المناطق الخاصة** (مناطق الترقية ومناطق التوسع الاقتصادي) فهي تشترك مع النظام العام في الامتيازات المذكورة أعلاه لكن الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على على النشاط الصناعي والتجاري يمتد لفترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات من النشاط الفعلي، وفي حالة التصدير يتم الاعفاء حسب رقم الأعمال بعد فترة النشاط المشار إليها. كما يمكن للدولة أن تتنازل للمستثمر عن أراض تابعة للأملاك الوطنية بالدينار الرمزي.

3) الاستثمارات في **المناطق الحرة** فتنجز في مجال نشاطات موجهة للتصدير، وتعفى من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي وغيرها.

ومع ذلك فقد ثبت عدم فعالية **Apsi**، ولذا تم إحلالها **بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi** (9):

1) ضمن **النظام العام** وبغية تحفيز الاستثمار مهما كان مبلغه يتم الاعفاء من:حقوق التسجيل، الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية بالنسبة المخفضة المقدرة بـ 5 %

2) ضمن **النظام الاستثنائي:** الإعفاء لمدة 10 سنوات في مجال: الضريبة على الدخل الإجمالي من الأرباح الموزعة، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي....

3) نظام الاتفاق بين الدولة والمستثمر بالنسبة للاستثمارات التي تقدم فائدة خاصة للاقتصاد الوطني لمدة قابلة للتفاوض.

ومن أجل حث الشباب العاطل على الاستثمار فقد وجدت **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**(10)، وهي مكونة من 53 وكالة وتخص فئة السكان الأقل من 35 سنة (مسير سن40) بالنسبة لكل استثمار يقل أو يساوي 10 ملايين د.ج،

1) ضمن النظام العام ويتم فيها تقديم جملة من الإمتيازات : حقوق التسجيل، الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية المخفضة بنسبة 5% ، إعفاء لمدة 3 سنوات في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي..)

2) النظام الاستثنائي: تمدد الإعفاءات إلى 6 سنوات عندما ينشأ الاستثمار في منطقة للترقية، منح قروض غير مكافأة لغاية 20، إلى 25% حسب مستوى الاستثمار، تخفيض نسب الفائدة 70% من مبلغ الاستثمار، والمساهمة الشخصية لاتمثل سوى5 أو 10%، وفي هذا الإطار ومنذ 1997 تم إنشاء 50700 مؤسسة باستثمار يفوق 84.9 مليار د.ج، وإنشاء 154000 منصب شغل.

أما البطالون الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 55 سنة فيستفيدون **من تمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** (11) بالنسبة لكل استثمار يقل أو يساوي 5 ملايين د.ج ، حيث يتم منح قروض غير مكافأة لغاية 20إلى 25%، تخفيض نسبة الفائدة على القروض البنكية بـ 50إلى 90%، المساهمة الشخصية من 5إلى 10% حسب الحالة.

في إطار **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** (12) فإن كل استثمار بحد أقصى 50مليون د.ج تخفض فيه الضريبة على أرباح الشركات بـ20 إلى 30% بالنسبة لتلك المؤسسات المنشأة في الجنوب الكبير أو في الهضاب العليا.

إضافة إلى هذه الآليات المحفزة على الاستثمار فقد انضمت الجزائر إلى اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول لحماية الاستثمارات وتشجعها، كما عقدت الاتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع الكثير منها، كما صدقت على اتفاقية الدولية لتسوية المنازعات كل ذلك يعد ضمانا إضافيا للمستثمر المحلي و الأجنبي على حد سواء.

عموما فإن تحسين المناخ الاستثماري يتطلب زيادة عما ذكرناه آنفا :

- تنشيط وتفعيل البورصة
- تحسين القدرة الشرائية .
- تأهيل المؤسسات الاقتصادية.
- تفعيل الجهاز المصرفي وتحسين تنافسيته.
- إنشاء المناطق الحرة و/أوتفعيلها.
- التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تحسين نوعية التعليم والتدريب وتكييفه مع المستجدات والعمل على تطوير المهارات والكفاءات والخبرات.
- الاستثمار في البحث والتطوير.
- حل مشاكل العقار

باختصار تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري كمطلب لتحسين تنافسية مناخه الاستثماري.

الخاتمة

إن حث الاستثمار الوطني وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر على دخول بلد ما يستدعي كسب ثقتهما من خلال التصدي للعراقيل التي تحول دون إقدامهما على الاستقرار فيه سواء تعلق الأمر بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وإصلاح السياسة الاقتصادية والتعريف بالفرص الاستثمارية الممكن القيام بها والامتيازات الممنوحة لها وكذا حل المشاكل المتعلقة بالعقار ، أخذا في الحسبان الأوضاع المماثلة في البلدان المنافسة أي تحسين مناخ الاستثمار الخاص ومقارنته بنظيره في الدول المنافسة .

المراجع والهوامش

1) Ministère de l'industrie et de la restructuration

2) سالم أحمد الفرجاني: سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا في: Dirassat magazine-Libya.htm

3) Mahrez Hadj seyed: développement industriel de l'Algérie,L'indusrie:pesanteurs et réformes,FORUM des chefs d'entreprises p:126

4) سالم أحمد الفرجاني نفس المرجع.

5) نفس المرجع.

6) الديوان الوطني للاحصائيات: الجزائر بالأرقام، نشرة 2001 رقم 30،29 ص:4

7) ابن اشنهو عبد اللطيف عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999- 2009 ، فيفري 2004، ص ص:48 و 51.

8) الاحصائيات مأخوذة من:

– بالنسبة لجميع السنوات ماعدا سنة 2003 : وزارة المالية، تقرير تقييمي لمشروع قانون المالية لسنة 2004 ص ص :6، 11، 13، 14، 15 ، 16.

- بالنسبة لسنة 2003 : ابن اشنهو عبد اللطيف مرج سابق عدة صفحات.

9) ابن اشنهو عبد اللطيف نفس المرجع السابق ص ص: 101- 102 .

10) ابن اشنهو عبد اللطيف نفس المرجع السابق ص:98.

11)ابن اشنهو عبد اللطيف نفس المرجع السابق ص ص: 101- 102.

12) نفس المرجع، نفس الصفحة.